http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2047) السنة الثامنة - الجمعة (18) شباط 2011

متظاهرون بواسط ينصبون الخيام تمهيداً للاعتصام لحين تحقيق مطالبهم

واسط /متابعة المدى

بدأ متظاهرون في محافظة واسط أمس الخميس، بنصب الخيام أمام مجلس محافظة واسط تمهيداً للاعتصام لحين تحقيق مطالبهم في وقت يجري فيه نواب عراقيون ومسؤولون أمنيون سلسلة من الاجتماعات للوصول إلى نتائج من شأنها تحقيق مطالب المتظاهرين وعدم المساس بالمباني العامة والمؤسسات الحكومية.

وذكر أحد المشاركين في التظاهرة التي تجددت لليوم الثاني، واسمه أبو كرار لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن المتظاهرين أخذوا ينصبون الخيام أمام بناية مجلس المحافظة لغرض الاعتصام مالم تتحقق مطالبهم".

وأشار إلى أن "المتظاهرين يؤكدون حل الحكومة المحلية المتمثلة بمجلس واسط وتطبيق قرار إقالة المحافظ والإفراج عن المعتقلين فوراً وعدم القيام بأية اعتقالات جديدة."

وأضاف أن "هذه المطالب جوهرية وآنية لا يمكن التنازل عنها لكن هناك مطالب أخرى غيرها تتعلق بالخدمات والعاطلين والحصة التموينية سيتم التفاوض بشأنها مع الحكومة الجديدة، لأننا لا نثق بهؤلاء الأشخاص بسبب عدم كفاءتهم".

وذكر زميله أبو أحمد لـ (آكانيوز) أن "المتظاهرين تدفقوا مرة ثانية اليوم على ساحة مجلس واسط للتظاهر وتأكيد مطالبهم التي يعتقدون أنها مشروعة وجوهرية".

ولفت إلى أنهم "وجدوا تفهما واضحا من قبل القوات الأمنية سواء أكان من الجيش أو الشرطة خلال اليوم بحيث أنها اتخذت جانب الحياد ولم تعتدي عليهم مثلما حصل أمس".

وقام محتجون غاضبون على نقص الخدمات في مدينة الكوت مركز محافظة واسط أمس الأربعاء، بإشعال النار في مباني حكومية، كما شهدت التظاهرة توترات أمنية أدت إلى إصابات بين صفوف المدنيين المحتجين، كما فرض حظر للتجوال خلال ليلة أمس الأول.

وكانت غرفة عمليات محافظة واسط قد أعلنت صباح اليوم عن رفع حظر التجوال عن الأشخاص والمركبات دون أن تؤكد ما إذا سيتم فرضه مجددا في الليل أم لا.

في غضون ذلك ذكرت مصادر مقربة من مكتب مجلس النواب في محافظة واسط بأن أعضاء كتلة واسط في مجلس النواب العراقي التقوا مع ممثلي المتظاهرين وأيدوا مطالبهم وفي مقدمتها تأييد إقالة المحافظ والإفراج فوراً عن الأشخاص الذين اعتقلوا أمس.

وذكر مصدر مقرب من المكتب لـ(آكانيوز) أن "أعضاء كتلة واسط البرلمانية رفعوا طلبات المتظاهرين إلى الحكومة الاتحادية فيما شكلوا لجنة للتعجيل بإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرة أمس دون المساس بهم إلاّ من يتأكد من قيامه بعمليات حرق المباني الحكومية. كما ستقوم هذه اللجنة بالتحقيق في عملية إطلاق النار نحو المتظاهرين من الذي أعطى الأوامر بذلك وإحالة المقصرين إلى القضاء".

يذكر أن سلسلة من الاجتماعات تمت اليوم بين كتلة واسط البرلمانية وقادة أمنيين جاءوا من بغداد ومنطقة الفرات الاوسط لبحث تداعيات تظاهرة الكوت وما رافقها من أعمال عنف.

وأكدت دائرة العقود في محافظة واسط ، أن جميع الوثائق والمستمسكات الخاصة بالعقود والمشاريع التي تشرف عليها المحافظة لم تتضرر في الحريق الذي تعرض له مبنى الدائرة أمس، فيما لفتت إلى وجود خسائر مادية كبيرة ببناية الدائرة.

وقال مدير دائرة العقود عبد الرضا بدير في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "جميع الوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بإحالة العقود للشركات والمقاولين سالمة ولم تتضرر خلال الحريق الذي أضرمه المتظاهرون، أمس الأربعاء، ببناية الدائرة"، مبينا أن "المستندات محفوظة على شكل أقراص مدمجة وأضابير".

وأضاف بدير أن "حقوق الشركات والمقاولين ومستندات مشاريعهم بأمان ولم تتعرض لأي تخريب وبإمكان أي جهة التحقق منها"، مشيرا إلى أن "الحريق أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة ببناية المقر وخاصة الطابق الأرضي"، بحسب قوله.

فيما تعهدت لجنة برلمانية من نواب محافظة واسط، الخميس، بتلبية مطالب المتظاهرين ورفعها إلى الحكومة المركزية، في حين حذرت من استخدام القوة ضد المتظاهرين، تعهد مجلس محافظة واسط بإقالة المحافظ وفتح تحقيق في عقود تنفيذ المشاريع المنفذة.

وقال مصدر في مكتب مجلس النواب بمحافظة واسط في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "لجنة برلمانية ضمت ١١ نائبا عن محافظة واسط عقدت، صباح اليوم، اجتماعا مع وفد يمثل المتظاهرين للاستماع إلى مطالبهم"، مبينا أن "اللجنة أيدت مطالب المتظاهرين، وتعهدت برفعها إلى الحكومة المركزية".

وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن "مطالب المتظاهرين تتضمن إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة بسبب ضعف أدائه واختيار محافظ من مدينة الكوت تحديداً، وحل مجلس المحافظة وانتخاب مجلس جديد، وإطلاق سراح المعتقلين الذين شاركوا في تظاهرة أمس، فضلا عن فتح تحقيق في كافة المشاريع المنفذة في المحافظة خلال السنوات الماضية ومعرفة المبالغ التي صرفت و التحقيق مع مدراء الدوائر المفسدين وإعفاء غير الكفوئين منهم".

وأشار المصدر إلى أن "اللجنة رفضت أعمال العنف والشغب التي تستهدف المؤسسات الحكومية، محذرة في الوقت ذاته من "اعتداء القوات الأمنية على المتظاهرين".

من جانبه قال مصدر في مجلس محافظة واسط أن "رئيس المجلس محمود عبد الرضا تعهد بتنفيذ قرار إقالة المحافظ ومنعه من مزاولة العمل وفتح تحقيق عاجل في كافة المشاريع المنفذة في المحافظة منذ العام ٢٠٠٤ وحتى وإعفاء عدد من مديري الدوائر غير الكفوئين ومنهم مدير الصحة ومدير التربية ومدير المنتجات النفطية".

وأشار المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن "المجلس يعمل على قرار يقضي بإعفاء عدد من أعضائه الذين أخفقوا في أداء عملهم خلال الفترة الماضية".

من جانبه كشف عضو في التحالف الوطني، الخميس، عن اقتراح لإرسال لجنة من مجلس النواب إلى محافظة واسط للوقوف ميدانياً على حاجة وطلبات المواطنين، مؤكدا تعاون الحكومة والبرلمان وكل المعنيين لحل هذه القضية.

وقال النائب أحمد العباسي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إنه "تم اقتراح إرسال لجنة من مجلس النواب اليوم أو يوم غد إلى محافظة واسط للوقوف ميدانياً على حاجة وطلبات المواطنين على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المحافظة أمس الأول الأربعاء".

وأضاف العباسي أنه "سيتم تقديم مقترحات وتوصيات خلال اليومين المقبلين لمعالجة القضية"، مؤكداً "تعاون الحكومة والبرلمان وكل المعنيين لحل هذه القضية".

وأوضح العباسي أن "إقالة مجالس المحافظات جاءت بقانونين الأول يقضي بإعطاء الصلاحية لمجلس النواب لحل مجلس المحافظة في حالات معينة بينها القانون، والثاني عن طريق الأكثرية، فيحق لثلثي أعضاء مجلس المحافظة تقديم مقترح لحله وإقالة المحافظ ويكون بحكم المقال.

وشهدت محافظة واسط ومركزها مدينة الكوت، نحو ١٨٠ كم جنوب بغداد تظاهرة كبيرة للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل متجهين نحو مجلس المحافظة وحطموا الباب الرئيس الخارجي للمبنى وأضرموا النيران في المكان،ثم احرقوا مبنى المحافظة ومنزل المحافظ ومبنى دائرة العقود،فيما ردت الشرطة المحلية بإطلاق النار على المتظاهرين مما أسفر عن مقتل وجرح ٥٠ منهم، فيما فرضت القوات الأمنية حظرا للتجوال على خلفية تلك الإحداث.

وتشهد البلاد منذ نحو أسبوعين تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي ادت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتترك مطالب المتظاهرين في العراق بتوفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة.

وشهدت العاصمة العراقية بغداد في الخامس من شباط الجاري، تظاهرات انطلقت في شارع المتنبي وسط العاصمة، وفي ساحة الفردوس ومنطقة الحسينية شمال المدينة، مطالبة الحكومة العراقية بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات، كما دعت أعضاء مجلس النواب إلى الإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، في حين تظاهر عشرات المواطنين في مدينة الصدر مطالبين بتوفير فرص عمل للعاطلين، وتخصيص حصة لكل مواطن من النفط العراقي.

كما نظم المئات من أهالي بغداد أيضا، الجمعة الماضي، تظاهرة احتجاجية انطلقت من شارع المتنبي متوجهين نحو المنطقة الخضراء، حيث طالب المتظاهرون بتوفير فرص عمل وتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية والحد من انتهاك الحريات.

وتظاهر المئات من أهالي منطقتي الكمالية والعبيدي شرق العاصمة العراقية بغداد، الجمعة أيضا، مطالبين بتوفير فرص عمل وتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية والحد من انتهاك الحريات، كما هددوا بتصعيد التظاهرات عبر إغلاق الشوارع ومنع موظفي المجالس البلدية من دخول المنطقة في حال عدم الالتفات لمطالبهم.

فيما شهدت محافظات كربلاء والنجف وواسط وميسان والبصرة ونينوى والديوانية وكركوك وبابل والأنبار والمثنى، الأسبوع الماضي الأيام القليلة الماضية، احتجاجات على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين، محملة الكتل السياسية مسؤولية تردي واقع الخدمات، فيما طالبت البرلمان العراقي بالعمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين في الحكومة والقضاء على الفساد الإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، كما احتجت على نقص مواد البطاقة التموينية.

مجلس ديالى يطالب بتعويضات مادية ومعنوية للمعتقلين الأبرياء

ديالى / المدى

طالب مجلس محافظة ديالى،أمس الخميس، الحكومة المركزية بصرف تعويضات مادية ومعنوية للمعتقلين الأبرياء بعد مكوثهم فترات طويلة داخل السجون، مشددة على ضرورة استناد عمليات الاعتقال إلى أوامر قضائية.

وقالت عضو في مجلس ديالى سهاد الحيالي في حديث صحفي إن "المئات من المعتقلين في سجون المحافظة يمكثون فترات طويلة وراء القضبان لعدم حسم قضاياهم"، مبينة أن "بعضهم قضى فترات تزيد عن ثلاثة أعوام قبل إطلاق سراحهم بعد ثبوت براءتهم من التهم الواردة بحقهم".

ووصفت الحيالي هذه القضية بـ"الظلم الفادح"، مطالبة الحكومة المركزية بـ"صرف تعويضات مالية ومعنوية للمعتقلين الأبرياء والعمل على إقامة برنامج إنساني لتقديم الدعم لهم وتسهيل مهمة اندماجهم بالمجتمع وتقليل حجم التأثيرات السلبية التي تعرضوا لها خلال فترة مكوثهم في السجون".

وانتقدت الحيالي "عمليات الاعتقال العشوائية التي تنفذها الأجهزة الأمنية بحق أبناء المناطق التي كانت تعد ساخنة أمنية في وقت سابق، وعاد إليها الأمان والاستقرار"، مشددة على "ضرورة استناد عمليات الاعتقال إلى أوامر قضائية وليس معلومات كيدية"، حسب قولها.

وكان مجلس محافظة ديالى أعلن، في ١٥ شباط الجاري، عن تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة ملفات المعتقلين في سجون المحافظة كافة والإسراع بحسمها وزيارة سجن مديرية شرطة قضاء المقدادية حيث رصدت انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن تأخير حسم قضايا المعتقلين لمدة تصل إلى سنوات عدة.

يذكر أن غالبية السجون المرتبطة بالأجهزة الأمنية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، تعاني من الاكتظاظ نتيجة كثرة أعداد المعتقلين، مما أدى إلى ظهور أمراض وأوبئة بين النزلاء، إضافة إلى تأخير حسم قضايا المعتقلين نتيجة قلة الملاك التحقيقي، الأمر الذي أدى بدوره إلى بقاء المعتقلين مدة طويلة داخل الزنزانات دون حسم قضاياهم، فيما يعتبر عدد من المسؤولين المحليين أن نسبة كبيرة من مذكرات الاعتقال ناجمة عن دعاوى ومعلومات كيدية أفرزتها مرحلة العنف الطائفي.

بابل توقع اتفاقاً لتنشيط السياحة مع كربلاء والنجف وبغداد

بابل / متابعة المدى

أعلن مجلس محافظة بابل، عن الاتفاق مع بغداد وكربلاء والنجف لتعزيز السياحة المشتركة، فيما اعتبر نقيب السياحيين العراقيين أن السياحة المحلية يمكن أن تكون رافداً مهماً لتعزيز الاقتصاد، كاشفاً عن الاستعداد لإقامة مؤتمر خاص بتنشيط السياحة في منطقة الفرات الأوسط الشهر المقبل.

وقال رئيس لجنة الثقافة والسياحة في مجلس بابل منصور المانع في حديث صحفي "، إن "اللجنة وضعت خطة لدعم السياحة المحلية عبر توقيع اتفاقيات تعاون مع مجالس محافظات كربلاء، والنجف وبغداد، بالتعاون مع فريق إعمار المحافظة ومركز بابل لتطوير مجتمع الأعمال"، مشيرا إلى أن "التعاون السياحي يهدف في دورته الأولى الى جعل قطاع السياحة مرتكزا اقتصاديا للجهات المعنية من خلال تبادل الزيارات والخبرات".

وأضاف المانع أن "اتفاق التعاون السياحي المشترك يتضمن التعاون المشترك في المجالات الدينية والثقافية، والترفيهية"، مبينا أن "أبرز بنوده إدراج محافظة بابل ضمن البرامج الخاصة بالمجموعات السياحية الدينية الوافدة إلى كربلاء المقدسة من خارج البلاد، وتبادل الجولات السياحية بين المحافظات الأربع".

وأوضح المانع أن "الاتفاق يشجع على تنظيم الرحلات المدرسية والجامعية للإطلاع على المعالم الأثرية والثقافية في المحافظات المشمولة، وإقامة الندوات المشتركة، فضلاً عن التعاون في مجال التسويق والإعلام السياحيين".

من جهته، قال مدير مركز بابل لتطوير مجتمع الأعمال صلاح حسن في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "خطة العمل بين المحافظات الأربع ستنفذ وفق محاور عدة، بين دراسات وإقامة دورات لتفعيل النشاط السياحي، لتحقيق أهداف البرنامج"، مضيفاً أن "المركز أعد لتنظيم دورات لتأهيل الملاكات السياحية وإبراز معالم المحافظة".

من جانبه، أفاد نقيب السياحيين العراقيين عبد علي نعمة في حديث لـ"السومرية نيوز"، بأن "السياحة المحلية يمكن ان تنشط الاقتصاد المحلي، وتسهم في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي بما يعود بالنفع على الاقتصاد العراقي ويجعل السياحة واحدة من أهم موارده التي يمكن أن تسخر للنهوض بالعراق".

وذكر نعمة أن "البرنامج السياحي يستعد لإقامة مؤتمر إقليمي لسياحة منطقة الفرات الأوسط، خاص بمحافظات كربلاء، النجف، الديوانية، واسط، وبابل، الشهر المقبل، حيث سيشكل محطة انطلاق للسياحة وبلورة لنهوضها".

وتضم بابل ٤٠٠ مزار أو مرقد، من بينها مراقد زيد بن علي، والإمام القاسم، والإمام بكر بن علي، والسيدة شريفة بنت الإمام الحسين، والإمام عمران بن علي، وعلي بن الحسين، وأولاد مسلم بن عقيل، علاوة على نبي الله ذي الكفل، ونبي الله إبراهيم، ومقام مرد الشمس، كما تضم آثار الحضارة البابلية وأبرزها برج بابل.

يذكر أن محافظة بابل، ومركزها مدينة الحلة، ١٠٠ كم جنوب بغداد، كانت في السبعينيات من القرن الماضي، مقصداً للسياح من مختلف أنحاء العالم، لكن النشاط السياحي تراجع في الثمانينيات بعدما بنى رئيس النظام السابق، قصراً رئاسياً له في المحافظة، ومنع على السياح والسكان، دخول المدينة الأثرية، كما زاد تراجع النشاط السياحي حدة، في أنحاء العراق، بسبب الحروب التي توالت على البلاد منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، ما أدى إلى تراجع النمو في كل القطاعات الاقتصادية، وتدهور أوضاع البلاد.

وزير التعليم العالي : الإشاعات حول الفصل بين الجنسين في الجامعات هو استهداف سياسي

بغداد / المدى

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، أن الإشاعات التي تم الترويج لها حول نية الوزارة الفصل بين الجنسين داخل الجامعات، هو استهداف سياسي مباشر لشخص الوزير نفسه، منوها الى ان وسائل الاعلام التي روجت لهذه الاشاعات، سبق لها ان أدت دورا سيئا في تأزيم الأوضاع العراقية خلال السنوات الماضية.

واضاف الاديب خلال الاحتفال الذي أقامه الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق في جامعة بغداد بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، أن الوزارة تريد الارتقاء بالتعليم العالي الى مصاف الدول المتقدمة، وشرعت فعلا بخطوات حاسمة على هذا الطريق، وليس من خططها ولا من توجهاتها فرض زي محدد لأن طلبة الجامعات هم من مخرجات المجتمع العراقي متعدد الأطياف والتوجهات والقناعات، والوزارة تحترم كل هذه التوجهات وتريد أن يكون نيل العلم هو المطلب الأول لكل من يدخل الحرم الجامعي.

وزير العمل : يوعز بشمول عدد من المواطنين المستحقين بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية

بغداد / المدى

أوعز وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي الى دائرة الرعاية الاجتماعية بشمول عدد من المواطنين المستحقين بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية حسب الضوابط والشروط المعمول بها في الدائرة.

وذكر بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه جاء ذلك خلال إجراء الربيعي مقابلات مع مجموعة من المواطنين في اليوم المخصص لهم للاستماع إلى شكاواهم وإيجاد الحلول لها وبلغ عددهم (٤٤) مواطنا.

وأضاف البيان عن الربيعي انه طالب الموظفين بانجاز معاملات الموطنين بأقصى سرعة ممكنة كما قدم مساعدات مالية لبعض من المواطنين.

وأوضح البيان عن الربيعي انه وجه ايضا القسم الاخر من المرضى والمعاقين والعاجزين الى لجان تشخيص العوق لاجراء الفحوصات الطبية وإمكانية شمولهم باعانات شبكة الحماية الاجتماعية .

كما التقى بممثل عن موظفي قرية العراق الواقعة غرب مدينة بغداد مستمعاً الى مشاكلهم واحال طلبات التعيين المقدمة من موظفي القرية الى وزارة التربية وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع وزارة التربية .

والتقى بعدد من موظفي الوزارة ودوائرها مستمعاً الى شكاواهم وأجرى بعض التنقلات الإدارية للموظفين حسب الضوابط والقانون المعمول به لخدمة الصالح العام.

التربية : ٢٠ ألف درجة وظيفية بانتظار التفعيل بعد إقرار الموازنة العامة

بغداد/إيبا

أكدت وزارة التربية أنها تنتظر إقرار الموازنة العامة لإطلاق نحو ٢٠ ألف درجة وظيفية .

وقال مصدر مسؤول في الوزارة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا)... إن لدى وزارة التربية مجموعة من الدرجات فضلا عن تلك التي خصصت من قبل وزارة المالية، مؤكدا ان الدرجات سيشغلها الخريجون والمهنيون وبمختلف الاختصاصات، وفقا لحاجة الوزارة ومتطلباتها.

وأضاف المصدر إن شغل هذه الدرجات الوظيفية سيسهم في رفد عمل الوزارة ومديرياتها ودوائرها المتعددة بصورة حيوية.

يذكر أن مجلس النواب حدد الأسبوع المقبل، موعدا لإقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ على أن يتم الانتهاء من المناقشات بشأنها اليوم الخميس والسبت المقبل.